من إصـدارات معـهد التخطيـط القومـي

أولًا: التقارير العلمية

1- تقرير نحو إنهاء الحاجات غير الملباة لتدخلات تنظيم الأسرة في مصر

تواجه مصر تحدّياً مستمرًّا يتمثل في عدم تلبية احتياجات تنظيم الأسرة، حيث تصل نسبة عدم تلبية هذه الاحتياجات إلى 13.8 %، وذلك على الرغم من التقدّم المُحرز في خفض معدلات الخصوبة إلى 2.85 في عام 2021. وتعود هذه الفجوة بين رغبات النساء في الإنجاب والاستخدام الفعلي لوسائل تنظيم الأسرة إلى عديد من العوائق، تشمل محدودية الوصول إلى المعلومات والموارد، وعدم كفاية جودة الخدمات المقدّمة، ومعارضة الزوج والعائلة، بالإضافة إلى المواقف الثقافية المناهضة لتنظيم الأسرة.

يستمد هذا التقرير أهميته من كونه أداةً فعّالةً لإبراز الإمكانات التحويلية لمعالجة الحاجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة من خلال الاستثمارات الاستراتيجية. كما يوضح التقرير الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة هذه القضية بالصورة التي تضمن توجيه الاستثمارات بكفاءة وفعالية نحو تحقيق نتائج إيجابية دائمة. كما تُحفّز على زيادة الاستثمار العام وتعزيز شراكات التمويل الخاص، وتُعّزز نهَجا تعاونًيا وشامًلا لتحقيق أهداف تنظيم الأسرة.

خلص التقرير إلى مجموعة من الرسائل الرئيسية والتوصيات منها؛ أهمية الاستمرار في العمل على زيادة الاستثمار في مجال تنظيم الأسرة في مصر، مع التأكيد على الهدف الطموح الخاص بالقضاء على الحاجات غير الملباة في مصر، والحاجة الماسة لتوفير استثمار إضافة بنحو 825 مليون جنيه مصري على مدى السنوات السبع القادمة ليصل إجمالي الاستثمار إلى 11 مليار جنيه مصري لتحقيق 75% من معدل انتشار وسائل منع الحمل، والذي سيؤدى بدوره إلى خفض الحاجة غير الملباة إلى 8.6% بحلول عام 2030. هذا بالإضافة إلى ضرورة الاستثمار في الأنظمة لتحسين قواعد البيانات لتسهيل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لصانعي السياسات، وإنشاء آليات قوية لمتابعة ورصد وتقييم التقدم المحرز في برامج تنظيم الأسرة. كما أكد

التقرير على أهمية تعزيز التعاون المشترك بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للاستفادة من الخبرات والموارد الجماعية.

يمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط،

https://ekb.troweb.app/api/v1/blob/669f57c826aeaae06b678001

2- تقرير حالة التنمية في مصر 2022

أصدر معهد التخطيط القومي العدد الخامس من تقرير حالة التنمية لعام 2022. وقد حاول التقرير تقديم صورة كاملة عما حققته مصر فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك بهدف مساعدة المخططين وواضعي السياسات في وضع الخطط ومتابعتها وتقييمها. هذا بالإضافة إلى وضع السياسات المناسبة في مجالات التنمية المختلفة وقطاعاتها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

يهتم التقرير –بصورة أساسية– برصد وتقييم الأداء التنموي في مصر في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. وكذلك إلقاء نظرة تحليلية على موقع هذا الأداء بين دول العالم، من خلال مؤشرات بعض التقارير الدولية المعنية برصد أوضاع التنمية في دول العالم. كما يهتم التقرير بتحليل أهم المتغيرات العالمية والإقليمية الجيوسياسية، والاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية. ويُختتم التقرير بتبني إحدى القضايا التنموية ذات الأولوية، وهي قضية "محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري" على مدى عدة عقود.

يتناول الفصل الأول من التقرير تطور المتغيرات العالمية والإقليمية وموقع الأداء التنموي لمصر بين دول العالم خلال الفترة (2016/15–2022/21)، بينما يتناول الفصل الثاني مؤشرات الأداء التنموي في مصر بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال فترة التحليل المشار إليها. وأخيرًا يتناول الفصل الثالث قضية التقرير وهي مُحركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري.

يمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط،

https://ekb.troweb.app/api/v1/blob/66be2a2b08b60ccae397965a

ثانيًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

العدد 349 - الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر

يتناول هذ العدد قضية الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية باعتبارها أحد أهم قضايا الاقتصاد الدائري، والذي أصبح متطلبًا أساسيًّا لتحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية. حيث تبرز التجارب والخبرات العالمية ضرورة قيام الدول بالتحول نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر المعنى بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، من خلال التحول إلى نموذج الاقتصاد الدوار/الدائري كاستراتيجية إنمائية تحافظ على القيمة المضافة للمنتجات لأطول فترة ممكنة محققة بذلك النمو الاقتصادي دون زيادة استهلاك الموارد، والحد من التأثيرات السلبية على صحة الإنسان والبيئة.

وترجع أهمية الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر لعدة أسباب من أهمها :النمو السكاني وزيادة الطلب على الأجهزة الإلكترونية والكهربائية نتيجة التطور التقني وضعف البنية الأساسية والتكنولوجية لقطاع المخلفات الإلكترونية، وضعف الكفاءات والخبرات الفنية والبشرية العاملة بالقطاع، ومحدودية التمويل العام والخاص المتاح للقطاع، والتغيرات التي حدثت في أنماط الاستهلاك والإنتاج، والتأثيرات السلبية للمخلفات الإلكترونية على البيئة والسكان والعاملين بالقطاع، أو التغيرات في المنظومة القيمية لدى أفراد المجتمع.

في هذا الإطار، تستهدف الدراسة الحالية بناء وتطبيق نموذج يمكن متخذ القرار المصري من تطبيق الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية من منظور أصحاب المصالح، وبالتالي تحقيق متطلبات أهداف التنمية المستدامة وطنيًّا وعالميًّا. وقد تضمنت الدراسة ثلاثة أقسام؛ حيث اختص القسم الأول بعرض الإطار النظري للدراسة ومناقشة عدة قضايا ذات صلة بالموضوع. بينما اختص القسم الثاني بالدراسة الميدانية التي استهدفت اختبار تطبيق النموذج المقترح من خلال استطلاع آراء أصحاب المصالح المرتبطة قراراتها بتطبيق الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر. وأخيرًا، اختص القسم الثالث بتقديم النتائج والتوصيات العملية التي تمكن متخذ القرار من تطبيق الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر.

يمكن الاطلاع على الدراسة من خلال الرابط،

https://ekb.troweb.app/explore/6586d9776a1f7600071607f0/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9